مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات يقوم مبدأ الفصل بين السلطات، على أساس توزيع اختصاصات السلطة بين هيئات متعددة، فهناك هيئة أو سلطة تختص بالتشريع ، واخرى تباشر التنفيذ وثالثة تختص بالفصل في المنازعات بين الافراد )السلطة القضائية( ، والهيئة الاخيرة اختلف الفقه بمدى استقلالها، فمنهم من يرى انها سلطة مستقلة وآخر اعتبرها فرع تابع لسلطة اخرى ، قد تكون السلطة التنفيذية او التشريعية. ومبدأ الفصل بين السلطات لم يكن من مبتكرات العصر الحديث، أو من نتائج الثورتين االمريكية والفرنسية، وانما هو حصيلة جهد فكري وفلسفي للعديد من المفكرين والفلاسفة ومنذ عصور موغلة في التاريخ. ففكرة تقسيم وظائف الدولة فكرة قديمة تناولها فالسفة الاغريق، حيث يلاحظ ان، افلاطون دعى الى ضرورة توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة مع مراعاة التوازن بينها وعدم استحواذ هيئة على كل السلطات، مما يؤدي الى استبدادها ويخلق حالة من التذمر قد تؤدي منعا الى حدوث اضطرابات في المجتمع كرد فعل على حكم الاستبداد والتعسف. وقد ارتأى إفلاطون في كتابه )القوانين( توزيع وظائف الدولة على عدد من الهيئات بحيث تختص كل هيئة بمباشرة وظيفة محددة، ويالحظ ان افالطون وان قال بمبدأ الفصل بين السلطات الا انه اتجه نحو مبدأ التدرج، حيث جعل لمجلس السيادة الذي يتكون من عشرة افراد الهيمنة على مختلف شؤون الدولة. ثم تأتي بعده جمعية تضم كبار الحكماء والمشرعين ومهمتها حماية الدستور ومراقبة سلامة تطبيقه، ثم يأتي بعد ذلك دور الهيئات التي تباشر وظائف الحكم التقليدية )التشريعية ، التنفيذية والقضائية(. ، وذهب الى تقسيم وظائف الدولة الى ثالث هي اما اورسطو فقد بحث في فكرة الفصل ايضا :- ً )المداولة أو الفحص ،الامر والقضاء(، ونادى بوجود هيئات متعددة تباشر تلك الوظائف، وعلى اساس من التعاون فيما بينها، وكذلك مراقبة بعضها للبعض الاخر. اما في العصور الحديثة فيلاحظ اهتمام واضح للفلاسفة والكتاب بموضوع مبدأ الفصل، وباألخص في الفترة التاريخية التي سبقت قيام الثورتين االمريكية والفرنسية حيث يحسب لبعض الكتا الجهد الفلسفي والفكري الذي بذلوه في معالجة هذه المسألة، ومن هؤالء الكتاب )لوك و مونتسكيو(. وسنتناول بإيجاز رؤية كل واحد منهم:- 1-لوك: يرى لوك ان السلطة تنقسم الى ثالثة اقسام، هي ، السلطة التشريعية ، التنفيذية و االتحادية وهذه السلطة االخيرة تتولى مهمة تقرير امر السلم والحر وعقد المعاهدات. ويذهب لوك الى القول بضرورة ان يكون لكل سلطة هيئة خاصة بها تستقل عن الاخرى، ويبرر ذلك بقوله )ان السلطة التشريعية هي السلطة التي يحق لها ان تبين كيف تمارس سلطة الجمهورية في سبيل المحافظة على المجتمع وافراده، ولما كان من الممكن سن القوانين التي في مدة وجيزة فليس من الضروري ان تكون السلطة التشريعية في حالة ً يجب تنفيذها دائما عمل مستمر، وان التهافت على تسلم زمام السلطة ليعظم اذا كان االشخاص الذين بيدهم وضع القوانين ذوي سلطة في تنفيذها، وذلك ألنهم يستطيعون حينئذ ان يستثنوا انفسهم من اطاعة القوانين التي يسنونها، وان يجعلوا القوانين في مصلحتهم الشخصية وان يكون لهم منافع منافية لمنافع المجتمع واغراضه، وعليه فان السلطة التشريعية في الجمهوريات المنظمة التي ينظر فيها الى الخير العام تسلم الى اناس يجتمعون ليضعوا القوانين التي تسن تحتاج الى تنفيذ مستمر كان من الضروري ان تكون في الميدان سلطة دائمة فعالة تقوم بذلك التنفيذ. وعلى هذا االساس تنفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية. وقد وضع لوك السلطة التشريعية في قمة الهرم السلطوي، فهي في نظره اعلى السلطات واقدسها، وجعل منها سلطة مهيمنة على غيرها وبالاخص السلطة التنفيذية. الا انه اخضع جميع السلطات في الدولة وعلى السواء للقانون، ذلك ً من اجل خير المجتمع، ومن ثم على ألن القانون لم يوضع لخدمة فئة معينة وانما وضع أساسا جميع السلطات ان تعمل وفق القانون وان تتوخى العدل وخير المجتمع ككل. واذا لم تلتزم السلطتان التشريعية والتنفيذية حدود اختصاصهما، وانحرفت احداهما عن هذا السبيل واتبعت هواها وخانت الامانة، جاز للشعب ان يسحب الثقة من تلك السلطة، ويسترد سيادته ويعهد بها الى حاكم جديد يمارسها من اجل مصلحة الشعب. 2-مونتسيكيو: وضع مونتسيكيو روؤيته بخصوص مبدأ الفصل في كتابه )روح القوانين(، ويالحظ انه اقتبس افكاره ممن سبقوه من المفكرين وباالخص )لوك(، اال انه قام بصياغتها ً مما جعل الكثير ينسب نظرية الفصل بين ً ودقيقا ً واضحا بشكل جديد، وعرضها عرضا السلطات اليه، مع انه كما اسلفنا ليس أول القائلين بها. فقد ارجع مونتسيكيو خصائص السيادة في الدولة الى سلطات ثالث، هي التشريعية ، التنفيذية والقضائية. ورأى ضرورة فصلها عن بعضها وتوزيعها على هيئات مستقلة وذلك لألسباب الاتية

أ-ان وضع كل السلطات في يد واحدة يؤدي الى االستبداد، حيث )ان الحرية السياسية التكون اال بالحكومات المعتدلة، وال يعني هذا انها تكون في الحكومات المعتدلة على الدوام، فهي تكون فيها حين ال يساء استعمال السلطة فيها، ومن التجار الازلية ان كل انسان قابض على زمام السلطة يميل الى إساءة استعمالها حتى النهاية، فلكي لا يسئ احد استعمال السلطة يجب ان يقوم النظام على أساس ان السلطة تحد السلطة(. ، حيث يرى ً ً سليما –

 ب- ان فصل السلطات هو الذي يؤدي الى احترام القوانين وتطبيقها تطبيقا مونتسيكيو بانه )الحرية حيث تكون السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في قبضة رجل واحد أو هيئة واحدة، اذ يخشى ان يسن ذلك الرجل أو تلك الهيئة قوانين جائرة ليجور في تنفيذها، وكذلك الحرية حيث التكون سلطة الحكم منفصلة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ً فكون الق للسلطة يجعل حياة ابناء الوطن وحريتهم تابعتين لهواه، وكونه صاحبا ً اضي مشرعا ، وعليه يضيع كل شيء اذا كان الشخص الواحد أو الهيئة الواحدة ً باغيا ً التنفيذية يجعله طاغيا هو الذي يمارس السلطات الثالث، سلطة سن القوانين، وسلطة تنفيذ القرارات العامة، وسلطة الحكم في الجرائم والفصل في خصومات الافراد(